تحقيق البيان
في رد شبهات
عن الصحابي
معاوية بن أبي سفيان

موقع رابطة الإفتاء والتصوف
www.aleftaa_altasawoof.ovg

البريد الإلكتروني للرابطة
alrabitaa98@yahoo.com

من إصدارات رابطة الإفتاء والتصوف (السادس)
-في العــراق-

تحقيق البيـان
في رد شبهـات
عن الصحابــي
معاوية بن أبي سفيان

تأليــف
قاسم بن نعيم الحنفي

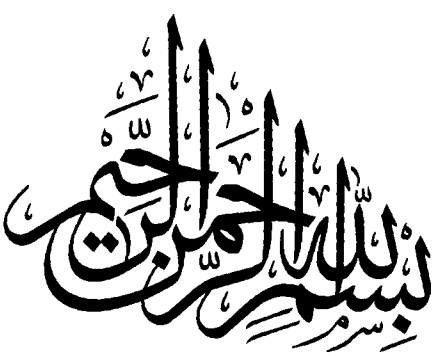
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي اختار لنبيه المختار أصحاباً أبراراً، فجعل منهم مُهاجرين وأنصاراً، وأحباباً وأصهاراً، والصلاة والسلام على أكمل الخلائق أجمعين سيدنا محمدٍ الذي دعا إلى الحقِّ بالحقِّ جهاراً وإسراراً، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ما بقي حبُّ الصحابة ليلاً ونهاراً .

أما بعدُ : فأني العبد الفقير الى الله وحدهُ قاسم بن نعيم الحنفي غفر الله ذنبه الجليّ والخفيّ لمّا تحقق عندي أنَّ أعظمَ سعادة للعبد السالك الى الله خدمةُ هذا الدين المتين، والمنافحةُ عن شريعة سيد المرسلين، وردُّ المبتدعين، ونقضُ حُججهم، وتبيانُ انحرافهم، وإبطالُ شُبههم، وقد وقع بين يديّ قبل الطبعة الأُولى كتابٌ يُطعَنُ فيه بالصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بأخبار موضوعة، وحكايات مصنوعة، ثم قرعَ سمعي قبل فترة قريبة كلامٌ بذيءٌ صادرٌ من ذي هوى وعصبية، وقد تطاول فيه على هذا الصحابي الجليل من غير دليل سليم وحجة ظاهرة، رأيتُ أن أقوم بتحرير رسالتي المختصرة المُسّماة «**بتحقيق البيان في ردِّ شبهات عن معاوية عن أبي سفيان**» وتهذيبها لردِّ كل مُستأجَرٍ مُتطاولٍ على مقام الصُّحبة وعدالتهم، وردِّ شُبهات طالتْ خالَ المؤمنين الصحابي معاوية رضي الله عنه الذي هو الأصل الأصيل في كتابة هذه الرسالة .

وقد أوضحتُ فيها حقائقَ كثيرةً سالكاً فيها طريق الإختصار والوضوح؛ ليسهلَ تناولُها وفهمُها، ونقضتُ شبهات واهية نسبها المغرضون الى هذا الصحابي أولاً ثُمَّ الى سائر صحابة رسول الله ﷺ ثانياً، وبينتُ الطريقة السليمة في تناول كُتب التأريخ والإعتماد على مَروياتها مُعتمداً على ما حقَّقه المحدِّثون

من أئمتنا أهل السنة والجماعة، وأدعو كلَّ فرد أو جماعة أن يقومَ بواجبه في نُصح المُعادين لهذا الصحابي، والمُجاهرين بشتمه ولعنه من بعض الأَساتذة في المدارس الإسلامية، وبعض الأئمة والخطباء، وهذا واجبٌ عظيمٌ يجُب تحقيقَهُ إمتثالاً لأَمر الله ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ ﴾ ورسولهِ ﷺ القائل «الدِّينُ النَّصيحةُ» قلنا: لمَن ؟ قال : «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم» هذا وأسأل الله تعالى أن ينفعَ بهذه الكلمات كلَّ مسلم مخلص في طلب الحقّ، وبيان الحقيقة إنه أكرمُ مسؤول، وأعظمُ مأمول، وصلّى الله على سيدنا محمد كلّما ذكرك وذكره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

❊ ❊ ❊

-الموقف الأول-
في قاعدة تأريخيّة مهمّة

إعلم أيُّها المُمتلئُ حُبّاً لصحابةِ رسولِ اللهﷺ أنَك إذا لم تعرفْ معنى الصُّحبة، ومتى يكونُ الصحابيُّ صحابياً فإنك ستقعُ في وَرطةِ عدم التَّمييز، فتُثبتُ صحبةَ مَنْ لم يكن صحابياً، وتنفي مَنْ ثبتتْ صُحبتُهُ، فخيرُ طريقٍ يَسلكُهُ المسلمُ في معرفةِ الصحبة و ثبوتِها لِمَنْ رأى رسولَ اللهﷺ مُؤمناً به حتَّى ماتَ على ذلك ما كتبهُ الأئمةُ الحُفَّاظُ من تصانيفَ في تراجم الصحابة كأُسْد الغابة والإستيعاب والإصابة وهي أنفعُ وأوسعُ ما كُتبَ، وليس هناك شرفٌ أرفعُ من الصُّحبة، فهي مرتبةٌ جليلةٌ بعد مرتبةِ النُّبوة تَثبتُ لِمَنْ صَحبَ النَّبيَّ المُرسَل مُؤمناً به، ولابدَّ لكلِّ باحثٍ أن يعلمَ أنَّ صحةَ الأخبار، وعدمَها إنَّما هو بأعتبارِ صحةِ السَّند وعدمه، وهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه بين النُّقّاد، فلا ينبغي أخذُ مروياتِ كُتُبِ التَّأريخ مطلقاً إلا إذا كان سندُها مقبولاً عندَ أئمةِ الحديث الذين عَنُوا برجالِ السَّند جَرْحاً وتعديلاً، والمُتفحِّص حينما ينظرُ في تأريخ الطبريِّ وغيرِه من كتب التأريخ يجدُ أنَّ هناك أخباراً يُنقَلُ فيها أحداثُ فتنٍ يُجرَحُ فيها بعضُ الصَّحابة، وأخبارٌ تحكي المحبةَ والمودَّةَ فيما بينهم، وعندما يقفُ الباحثُ أمامَ سندِ أحداثِ الفتن يجدُ النَّقَلَةَ من مشاهيرِ الكذَّابينَ في السند، وهؤلاءِ معروفونَ في إستغلالِ أحداثِ الفتن والمعارك؛ لتشويهِ العلاقة العَطِرة بين الصحابةِ وآلِ البيت رضي الله عنهم، وتزويرِ حقائقِ مُجريات الوقائع، وتضليلِ الأُمة لتنحرفَ عمَّا أُمرتْ به من تعظيم وحبِّ صحابةِ رسولِ اللهﷺ، وهذا الإستغلالُ الحاقدُ والتَّشويهُ المقصودُ أُريدَ منه إنشاءُ جيلٍ مُتحاملٍ على الجيلِ الأول الطَّاهر؛ ليضربَ عقيدةَ الأمة وتشريعَها من خلالِ المروياتِ المكذوبةِ، وينالَ من عرضِ أُمهاتِ المؤمنين وصحابةِ

خاتـم النَّبيـين ﷺ بدعوى الحُـب والولاء لهـذا أو ذاك، فلابدَّ أَن يعلمَ كلُّ مسـلم أَنَّ أخبـارَ التأريخ لا يصـحُّ أخذُها على عواهنِها لدوافعَ عاطفيـةٍ أو مذهبيةٍ، بل لابدَّ أن يضعَهـا أمـام فنِّ علم الجَـرْح والتَّعديل؛ ليعلمَ ماذا قال أئمةُ هـذا الفنِّ الذين تفرَّغُوا لنقدِ الأسانيد وفحصِها وتمييزِ المقبول منها وغيرِ المقبول، فإذا وجدَ رجالَ الخبر ثقات فالخـبرُ مقبـولٌ، وإلا فلا بُدَّ من التَّوقف وعدم الأخـذ إذا كان فيه راوٍ وضّاعٌ أو متهمٌ بالكذب أو غيرُ ذلك، سـيَّما في أخبار الفتن التي جرتْ بين الصحابة رضي الله عنهم، وأسـتمع إلى الإمـام الحافظ الفقيه تاج الدين السُّـبكيِّ وهو ينقـُل قاعدةً في المؤرخين تُعتَبرُ الركيزةَ المهمَّةَ في القراءةِ الصَّحيحةِ لكتب التأريخ، قال الإمامُ الحافظُ السُّيوطيُّ في نظـم العقيـان في أعيان الأعيان[1] : قـال القاضي تاجُ الدين السـبكيُّ في الطبقات الكـبرى : قاعـدةٌ في المؤرِّخـين نافعةٌ جداً، فإنَّ أهـَل التاريخ ربما وضعـوا من أُناسٍ، ورفعـوا أُناسـاً بالتعصبِ، أو الجهـلِ، أولمُجرَّد إعتمادٍ على نقلِ مَـنْ لا يُوثَقُ به، أوغيرِ ذلك من الأَسـباب، والجهلُ في المؤرِّخين أكثـرُ منه في أهلِ الجرح والتعديل، وكذلك التَّعصب، فالرأيُ عندنا أن لا يُقبَلَ مدحٌ، ولا ذمٌّ من المؤرخين إلا بما إشـترطهُ الشيخُ الإمامُ الوالدُ[2] حيثُ قال ونقلتُهُ من خطّهِ في مجاميعه : يُشترَطُ في المؤرِّخ الصدقُ، وإذا نقلَ أن يَعتمدَ اللفظَ دون المعنى، وأن لا يكونَ ذلك الذي نقلهُ أخذهُ في المذاكرة وكتبهُ بعد ذلك، وأن يُسمِّيَ المنقولَ عنه، فهذه شُروطٌ أربعةٌ فيما يَنقلُهُ، ويُشترَطُ فيه أيضاً لما يُترجمُهُ من عندِ نفسهِ ولِمَا عساهُ يُطوّل في التَّراجم من المنقول ويُقصرُ : أَن يكونَ عارفاً بحـالِ صاحب الترجمةِ علماً وديناً وغيرهما من الصفات، وهذا عزيزٌ جداً، وأن يكونَ حَسَـنَ العبارة عارفاً بمدلولاتِ الألفاظ، وأن يكونَ حَسَـنَ التَّصوُّر حتى يَتَّصورَ في حال ترجمتهِ جميعَ حال ذلك الشَّخص، ويُعبِّرَ عنه بعبارةٍ لا تزيدُ عليه ولا تَنقصُ عنه،

(١) ص٨ .

(٢) هو تقيُّ الدين عليٌّ بنُ عبد الكافي السُّبكي الإمامُ الحافظُ المجتهدُ شيخُ الإسلام .

وأن لا يغلبَـهُ الهـوى فيُخيِّلَ إليه هواهُ الإطنابَ في مدح مَنْ يُحبُّـهُ، والتَّقصيرَ في غيرِه، بـل إمـا أن يكونَ مُجرَّداً عن الهوى وهو عزيزٌ، وإما أن يكـونَ عنده من العَدل ما يَقهرُ به هواهُ، ويَسلكُ طريقَ الإنصاف، فهذه أربعةُ شُروطٍ أُخرى، ولك أن تجعلَها خمسةً، لأنَّ حُسـنَ تصوِّرِه وعلمِه قد لا يحصّلُ الإسـتحضارَ حين التَّصنيف فيجعلُ حصولَ التصـور زائـداً على حُسـنِ التصور والعلم، فهي تسـعةُ شروطٍ في المـؤرِّخ، وأصعبُها الإطـلاعُ على حال الشـخص في العلم فإنه يحتاجُ إلى المشـاركةِ في علمـهِ والقربِ منه حتى يعرفَ مرتبتهُ .إنتهى.

وذكرَ أنَّ كتابتَهُ لهذه الشروطِ كانت بعد أن وقفَ على كلام إبن مَعين في الشافعيّ، وقـولِ أحمـدَ بن حنبـل أنه لا يعرفُ الشـافعيَّ، ولا يعـرفُ ما يقولُ، قالَ ولـدُهُ : وما أحسـنَ قولَهُ، فإنه أشـارَ به إلى فائدةٍ جليلةٍ يغفلُ عنها كثيرون، ويَحترزُ منها المُوفَّقون، وهي تطويلُ التراجم وتقصيرُها، فرُبَّ مُحتاطٍ لنفسهِ لا يذكرُ إلا ما وجدهُ منقولاً، ثم يـأتي إلى مَـنْ يُبغضُهُ فينقلُ جميعَ ما ذُكر من مذامّه، ويحـذفُ كثيراً ممّا ينقلُ من ممادحه، ويجيءُ إلى من يُحبُّهُ فيعكسُ فيه، ويظنُّ المسكينُ أنه لم يأتِ بذنب، وأنه ليس يجبُ عليه تطويلُ ترجمتهِ أحدٌ، ولا إستيفاءُ ما ذُكر من ممادحه، ولا يظنُّ المُغترُّ أنَّ تقصيرهَ لترجمتهِ بهذه النية إستزراء به، وخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين في تأديةِ ما قيل في حقّهِ من مدحٍ وذمٍّ، فهـو كمَـنْ يُذكَرُ بين يديه بعضُ النَّاس فيقول : دعونا منه، أو: اللهُ يُصلِحُ حالهُ، فيظنُّ أنه لم يغتَبْهُ، وما يظنُّ أنَّ ذلك من أَقبح الغيبة . إنتهى .

وبهذا يتَّضحُ لك أيَّها القاريءُ الكريمُ سببُ إهمالِ بعض الدُّعاة أو الباحثين هذه القواعدَ المذكورة حينما يَتناولُ سـيرةَ بعض الصحابة كمعاويةَ بن أبي سـفيان وعمروِ بـن العاص رضي الله عنهم، وأكثرُ النَّاس لا يعرفون الطُّـرقَ العلميةَ الصحيحةَ التي يَتعرَّفـون منها على ما يصحُّ مـن الأخبار، وما لا يصحُّ منها، ولا يميِّزون بين الباحثِ عن الحقيقة الملتزم بقواعدِ البحث عند العلماء وبين الباحث عن الفتن المُثيرةِ للشكوك في قلوب العامّة لينالَ مطامحَ دنيويةً فاسدةً .

-الموقف الثاني-
في بيان الصُّحبة وعدالة الصَّحابة

يدَّعي البعضُ أَنَّ هناك تعريفين للصُّحبة الأولُ لغويٌّ : وهو المعنى الإصطلاحيُّ المشهورُ بينَ أئمتنا أهل السُّنة والجماعة وسيأتي بيانُهُ، والثاني إصطلاحيٌّ خاصٌ لا يشملُ إلا المُهاجرين والأنصارَ وأصحابَ بيعةِ الرِّضوان كما يزعُم، ويريدُ مِنْ هذا إخراجَ معاويةَ من الصحبة بمعناها المعروف، وإدخالَهُ في الصحبة بالمعنى اللغوي، وهو المعنى الإصطلاحيُّ المشهورُ عند أئمة أهل السنةِ والجماعة، ثُمَّ إدَّعى الإجماعَ على المعنى الثاني الذي يخصُّ الصحبةَ في المهاجرين والأنصارِ وأصحابِ البيعة، ولم نجدْ هذا الإجماعَ الذي يخصُّ الصحبةَ في المذكورين دون مَنْ عداهم ممَّن أتى بعدهم من صحابة رسولِ الله ﷺ، وهذا بهتانٌ عظيمٌ، وخيانةٌ لله ورسوله، وتضليلُ الأمة، وهذا المُدِّعي لا يعتمدُ إلا على أخبار المؤرِّخين التي لم يصحَّ سندُها عند أئمةِ الأثر، ولم يصحَّ متنُها عند علماء النظر من علماءِ الكلام والتَّوحيد؛ إذ الأمةُ مُجمعةٌ على عدالةِ الصحابة بصريح الكتاب والسنة، لكنَّ هذا المُتعالمَ يَقفزُ فوقَ هذه الحقائقِ، ويدَّعي الإجماعَ على ما يُزوِّرُهُ، ويخدعُ به العامَّةَ من هذه الأُمةِ .

وإستمعْ إلى ما قالهُ الأئمةُ الحفَّاظُ في معنى الصحبة والعدالة، قال شيخُ الإسلام الحافظُ إبنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ في الإصابة في تمييزِ الصحابة[1] : وأصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك : أَنَّ الصحابيَّ من لَقِيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمناً به وماتَ على الإسلام، فيدخلُ فيمن لقيه : مَنْ طالتْ مُجالستُهُ له أو قَصُرَتْ، ومَنْ روى عنه، أو لم يروِ، ومَنْ غزا معه أو لم يغزُ، ومَنْ رآه رؤيةً ولو لم يُجالسْهُ، ومَنْ لم يَرَهُ لعارضٍ كالعمى، ويَخرجُ بقيد الأيمان :

(١) ج١ ص٧.

مَنْ لقيهُ كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمعْ به مرةً أخرى، وقولُنا به يُخرجُ من لقيه مؤمناً بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، ويدخلُ في قولنا مؤمناً به : كلُّ مُكلَّف من الجنِّ والإنس، فحينئذٍ تعيَّنَ ذكرُ مَنْ حُفِظَ ذكرُهُ من الجنِّ الذين آمنوا به بالشَّرط المذكور، وخرجَ بقولنا ومات على الإسلام : مَنْ لقيه مؤمنا به ثم إرتدَّ و مات على ردَّتهِ و العياذُ بالله، ويدخلُ فيه : مَنْ أرتدَّ وعاد إلى الإسلام قبل أن يموتَ سواءٌ إجتمعَ به ﷺ مرةً أُخرى أم لا، وهذا هو الصَّحيحُ المُعتمدُ، وهذا التعريفُ مبنيٌّ على الأصحِّ المُختارِ عند المحققين كالبخاريِّ وشيخهِ أحمدَ بنِ حنبلٍ أهـ

أقولُ : هذا التعريفُ هو الذي ذكرهُ البخاريُّ، وهو الرَّاجحُ كما قالهُ الحافظُ نفسُهُ في فتح الباري[1]، وهو قولُ أحمدَ و الجمهورِ من المحدِّثين .

فتبيَّنَ أن معاويةَ بن أبي سفيان صحابيٌّ بأتّفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنه لقيَ رسولَ الله ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، وهذا هو المعنى الإصطلاحيُّ المعروفُ، وليس معنىً لغوياً كما زعمَ بعضُ الأدعياء .

وأَمَّا عدالةُ صحابة رسول الله ﷺ ذكوراً كانوا أو إناثاً، صغاراً أو كباراً، مُتقدّمَ الإسلام منهم أو مُتأخراً فمتَّفقٌ عليه عند أهل الحق أهل السنة والجماعة .

قال الحافظُ إبنُ حجر في الأصابة[2]: إتفقَ أهلُ السُّنة على أَنَّ الجميعَ عدولٌ، ولم يُخالف في ذلك إلا شُذوذٌ من المُبتدعة .

وقد ذكرَ الخطيبُ في الكفاية فصلاً نفيساً في ذلك فقال : عدالةُ الصحابة ثابتةٌ معلومةٌ بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك قولُهُ تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[3] وقولهُ ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ

(١) ج٧ ص٢ دار المعرفة بيروت لبنان .
(٢) ج١ ص٩ .
(٣) آل عمران: ١١٠ .

أُمَّةً وَسَطًا ﴾[1] وقولـهُ ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾[2] وقولـهُ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] وقولـهُ ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾[4] الى قولـه ﴿ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[5] في آيـاتٍ كثيرةٍ يطولُ ذكرُها، وأحاديـثَ شـهيرةٍ يكثُـرُ تعدادُهـا، وجميـعُ ذلـك يقتـضي القطـعَ بتعديلهم، ولا يحتـاج أحـدٌ منهم مـع تعديل الله إلى تعديلِ أحدٍ من الخلـق، على أنه لو لم يَرد من الله ورسـوله فيهـم شيءٌ ممَّا ذكرناهُ لأوجبت الحـالُ التي كانـوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسـلام وبذل المُهَج والأموال وقتـل الآباء والأبناء والمناصحة في الديـن وقوة الايـمان واليقين القاطـع على تعديلهـم والإعتقـاد بنزاهتهم أنَّهم كافـةً أفضـلُ من جميع الخالفين بعدهـم والمعدلين الذين يجيئـون من بعدهم، هذا مذهـبُ كافـة العلـماء ومَـنْ يُعتمـد قولُـهُ. أهـ

وقال الإمامُ الحافظُ شـيخُ الإسـلام محـي الدين النَّوويُّ رحمـه الله تعالى في شرح صحيح مسـلم : فأن الصحابةَ رضي الله عنهم كلَّهم من صفوةِ الناس وساداتِ الأمة وأفضلِ مَنْ بعدهم، وكلُّهم عدولٌ قُدوةٌ[6] . وقال الأمامُ إبنُ عبد البَر : ولا أعدلَ ممّن إرتضاهم اللهُ لصحبة نبيّهِ عليه الصَّلاة و السلام[7] .

---

(١) البقرة: ١٤٣ .

(٢) التوبة: ١٠٠ .

(٣) الأنفال: ٦٤ .

(٤) الحشر: ٨ .

(٥) الحشر: ١٠.

(٦) ج٤ ص١٩٤.

(٧) الاستيعاب ج١ ص٣ .

ويقولُ الأمام القرطبيُّ في تفسيره : إنَّ الصحابة اشتركوا في الصحبة، ثم تباينوا في الفضائل بما منحهم اللهُ من المواهب والوسائل، فهم متفاضلون بتلك مع أنَّ الكلَّ شملتْهم الصحبةُ والعدالةُ والثناءُ عليها . أهـ

وقد قدَّرَ بعضُ السلف الصالح الخُطورةَ التي تُصيبُ هذا الدينَ بالنَّيل من الصحابة فقال أحدُهم : مَنْ نقصَ واحداً من الصحابة، أو طعنَ عليه في روايته فقد ردَّ على ربِّ العالمين، وأبطلَ شرائعَ المسلمين؛ لذلك يجبُ على كل مُسلم أن يُعَمّر قلبهُ بحبِّ الأصحاب؛ إذ الطعنُ فيهم أو في أحدِهم طعنٌ في صاحب الرسالة ﷺ؛ لأنَّ اللهَ تعالى اختاره واختار له أصحابه ﷺ، فإذا لم نكن نحن نُوقّرهم ونُنصفُهم فَمَنْ غيرُنا يفعلُ ذلك !؟

وحذارِ أن نفهمَ أنَّ العدالةَ عصمةٌ، وصاحبَها معصومٌ، فإنَّ هذا الفَهْمَ مرفوضٌ عند أهل السنة والجماعة، إذ لا عصمةَ الا للنَّبي المُرسل، وما عداه يُخطئُ ويُصيبُ، فإن قُلتَ: ماذا تقولُ في الأَخطاء التي صدرتْ منهم كقتال بعضِهم سيدَنا علياً رضي الله عنه، وقد اتفقت كلمةُ أهل السنة أنَّه مُصيبٌ، وغيرَهُ مُخطئٌ .

قلتُ : صدورُ بعض الاخطاء منهم لا يُنافي عدالتَهم الثابتة لهم بتعديل الله ورسوله لهم؛ إذ صدورُ الاخطاء إنما كانت عن إجتهادٍ مَحض، لا عن هوىً وطلبِ دنيا ورئاسةٍ، والمجتهدُ اذا أخطأ فله أجرٌ، وإذا أصاب فله أجران، فسيِّدُنا عليٌّ رضي الله عنه أصابَ، وبعضُهم في قتاله له أخطأ، وكلٌّ منهما مأجورٌ .

قال الإمامُ الحافظُ النوويُّ في شرح مسلم : إتَّفقَ أهلُ الحقِّ ومَنْ يُعتدُّ به في الإجماع على قَبول شهاداتهم، ورواياتهم، وكمالِ عدالتِهم، وأنَّهم معذورون فيما صدرَ منهم، وما صدرَ منهم إلا عن إجتهادٍ، ويُعلَمُ من ذلك حكمُ مَنْ لم يُدرك الفتنةَ كما لا يخفى[1] . أهـ

---

(١) ١٥ / ١٥٨ - ١٥٩ .

وقال المُحقِّقُ الآلوسيُّ في الأجوبة العراقية[1] : إنهم لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار إلا وهم طاهرون مُطهَّرون تائبونَ آيبونَ ببركةِ صحبتهم للنبيِّ ﷺ ونصرتهم إيَّاه وبذل أنفسهم وأموالِهم في صحبته وتعظيمِهم له أشدَّ التعظيم سراً وعلانيةً كما يدلُّ على ذلك الكتابُ ويشهدُ له الآثار . أهـ

وحسبُ كلِّ مسلم يَعرفُ حقَّ رسول الله ﷺ من الطاعة أن يكفَّ عن التَّعرض بأيَّة إساءة أو تجريح تصريحاً أو تلميحاً لأيِّ صحابيٍّ، فقد قال ﷺ « اللهَ اللهَ في أصحابي لا تتَّخذُوهم غَرَضاً فمَنْ أحبَّهم فبحبِّي أحبَّهم ومَنْ أبغضَهم فببُغضي أبغضَهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يُوشِكُ أن يأخذَهُ[2]» .

وقالَ ﷺ: « إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا[3] » أي أمسكُوا عن ذكرِهم بسوءٍ، وكيف يصحُّ النَّيلُ من قومٍ قام الإسلام على أكتافِهم وبتوفيق الله لهم إنتشرت الدعوةُ الإسلاميةُ أيَّما إنتشار .

وقال أبو محمدٍ بنُ حزم : الصَّحابةُ كلُّهم من أهل الجنَّة قطعاً قال الله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ ﴾[4] .

وقال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[5]، فثبتَ أنَّ الجميعَ من أهل الجنة وأنه لا يدخلُ أحدٌ منهم النَّار لأنهم المخاطبون بالآية السابقة .أهـ كذا في الاصابة للحافظ ابن حجر[6] .

---

(١) ص٤٢.

(٢) رواه الترمذي وإبن حبان في صحيحه .

(٣) أسد الغابة ج٣ ص٥٤٤ .

(٤) الحديد: ١٠ .

(٥) الأنبياء: ١٠١.

(٦) ج١ ص١٠ .

فمعاويـةُ رضي الله عنه أسـلم قبـَل الفتح فهو داخلٌ في هذه الآيـة، وقد وعدَ اللهُ فيها الجنة لصحابةِ رسول الله ﷺ الذين قبلَ الفتح وبعدَهُ كما ستقف عليه في المواقف الآتي ذكرُهـا إن شـاء اللهُ تعـالى، وبعضُ الدعاة يَلهجُ بشـتمهِ جهلاً وعدواناً، ونسُـوا هذه الآيةَ وغيرَها وصحيحَ الآثار، بل تجاهلُوا الحقيقةَ الحقَّةَ إرضاءً لأعداء الإسـلام والمسـلمين، وتهييجاً للفتن بين المسـلمين، وذلك كلُّهُ بسـبب أخبارٍ تأريخيةٍ موضوعةٍ أو مُنكـرةٍ تُعـارِضُ عدالتَهُ وعدالةَ الصحابـة الثابتةَ بنصِّ الكتاب والسُّـنة كما تقدَّم . والله اعلم .

❊ ❊ ❊

-الموقف الثالث-
في حكم سبِّ الصحابة رضي الله عنهم

إجتمعتْ كلمةُ أئمتِنا من أهل السنة والجماعة أنَّ السابَّ للصحابة بشرطِ بغضِهم وإيذائهم وإستحلالِ شتمهم وإنكارِ خلافة الخلفاء الأربعة منهم والتَّهافتِ على سبِّهم ولعنِهم تهافتَ الفَراش على النار كافرٌ، ولا خلافَ بين أن يكونَ الشَّتمُ لكل الصحابة أو بعضِهم كمعاويةَ رضي الله عنه قال الإمامُ المحقِّقُ الآلوسيُّ في الأجوبة[1] : وقد أجمعَ أهلُ المذاهب الأربعة من الحنفيةِ والمالكيةِ والشافعيةِ والحنابلة على القول بكفر المُتَّصف بذلك، وما رُوي عن بعضهم من أنَّ السابَّ يُضرَبُ أو يُنكَّلُ نَكالاً شديداً محمولٌ على ما إذا لم يكن السُّب بما يُوجِبُ تكفيرَهم رضي الله عنهم، وكان خالياً عن دعوى بغضٍ وإرتدادٍ وإستحلالِ إيذاءٍ، وليس مُرادُهُ أنَّ حكمَ السابِّ مطلقاً ذلك كما لا يخفى على المُتتبِّع . أهـ

وقال المحقِّقُ الآلوسيُّ أيضاً[2] : واذا أحطتَ خبراً بما ذكرنا ظهرَ لك انَّ مَنْ سبَّ أو طعنَ أو بغضَ أو كفَّر أحداً من الصَّحابة رضي الله عنهم لا سيَّما كبارَهم كالخلفاء الراشدين، وزعمَ حلَّ ذلك عند أحدٍ من أهل السنة والجماعة، فقد أعظمَ الفِرية بغير مِرية . ثم قال بعد أسطُر : والكلامُ في خُصوصِ حلِّ سبِّ معاويةَ رضي الله تعالى عنه وإكفارِه، ولعنِه يُعلَمُ أيضاً حكمُهُ ممّا تقدَّم . أهـ

وقال العلامةُ المُحقِّقُ الفقيهُ إبنُ عابدين في تنبيه الوُلاة والحُكَّام[3] : وقال أيضاً

---

(١) الأجوبة العراقية ص٧١ .

(٢) نفس المصدر ص٧٣ .

(٣) مجموعة رسائل إبن عابدين تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه

"أي القاضي عياض" : مَنْ شتمَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر أو عمرَ أو عثمانَ أو معاويةَ أو عمرو بن العاص، فأنْ قال : كانوا في ضلالٍ قُتِلَ، وإن شتمَهم بغير هذا من مُشاتمة الناس نُكِّلَ نكالاً شديداً . أهـ وإنما يُقتَلُ لأنه كفرَ بإيذائهم وإستحلال شتمِهم وعداوتِهم مع أنهم كانوا في أعلى مراتب الدين .

وقال العلامةُ إبنُ عابدين[1] : قال القاضي أبو يعلى : الذي عليه الفُقهاءُ في سبِّ الصحابة إن كان مُستحلاً لذلك كفر وإلا فُسِّقَ ولم يكفر . ثم قال المحقِّقُ إبنُ عابدين[2] : وقد قطعَ طائفةٌ من الفقهاء من أهل الكوفة بقتلِ من سبَّ الصحابة . أهـ، وقال أيضاً[3] ناقلاً عن العلامة إبن حجر في كتابه الإعلام في قواطع الإسلام : أما لو سبَّهُ لكونه صحابياً فينبغي القطعُ بكفره؛ لأنَّ ذلك إستخفافٌ بحقِّ الصحابة، وفيه تعريضٌ بالنَّبيِّ ﷺ . أهـ

ويُرشِدُكَ هذا كلُّهُ إلى أن من سَّب معاوية رضي الله عنه مع ثبوت صحبته يقيناً فقد كفر لإستخفافه بمقام الصحبة، وفيه تعريضٌ بالنبي ﷺ، والمفهومُ من عبارات أئمتنا الحنفية أنَّ المحكومَ عليه بالكفر إنما هو لإستحلاله شتمَ الصحابةِ، ولا فرقَ بأنْ يكونَ الشتمُ لواحدٍ منهم أو أكثرَ، وهذا ما تُفيدُهُ عبارةُ الشيخ إبن تيمية في الصَّارم المسلول كما نقلهُ العلامة إبنُ عابدين عنه بل هذا ما تُفيده عبارةُ المحققين .

ثم ممَّا ينبغي أن يُعلَمَ أنَّ سَّب الأنبياء عليهم الصلاةُ السَّلامُ والطعنَ فيهم – والعياذُ بالله تعالى – إنما صار حراماً وكفراً؛ لأن وجهَ السِّب وهو المعاصي والكفرُ لا يوجد في أولئك الكبار البتَّةَ، بل يمتنعُ للضرورة، وإنما الموجودُ فيهم ما يُوجِبُ تعظيمهم وتكريمهم وتوقيرهم والثناء بالجميل عليهم والمحامد الحسنة لهم، ومن

الكرام ص٣٥٨ .

(١) نفس المصدر ص٣٥٨ .

(٢) نفس المصدر ص٣٥٨ .

(٣) نفس المصدر ص٣٥٩ .

عداهـم من جماعة المؤمنـين الذين ثبتَ تعظيمُهم وتكريمُهـم ومغفرةُ ذنوبهم وتكفيرُ سـيئاتهم بنصوص الكتاب المجيد، فهم في حكمِهم لا محالةَ في حرمة السـب والطعن والتحقـير والإهانـة، غايـة الفرق بـين الفريقين أنَّ الأنبيـاء لم يوجد فيهم مـا يُوجِبُ هـذه الامور، وهؤلاءِ وُجِدَ فيهم فأنعدمَ، والمعدومُ بالعـدم الطارئ كالمعدوم بالعدم الفطري في هذا الباب؛ ولهذا كانت نسبةُ الذنب السابق المَتُوب عنه إلى التائب حراماً، فـإنَّ التائبَ من الذنـب كمَنْ لا ذنبَ له، وليس لعوام الأُمـة ممن عدا الصحابة رضي الله عنهـم هـذه المرتبة؛ لأن تكفيرَ سـيئاتهم ومغفرةَ ذنوبهم أَمرٌ معلـومٌ لنا بالقطع من الوحي والتنزيل، وقبولَ طاعاتهم رضي الله عنهم وأعمالهم على الخصوص أمرٌ مُتيقَّنٌ أيضاً، فهم مُتوسطون رضي الله عنهم بين الأنبياء والأُمة، ولهذا لنْ يصلَ أحدٌ من غير الصحابة – وإن كان مُتَّقياً – إلى درجتهم أصلاً . أهـ

❊ ❊ ❊